تدابير الاتحاد الأوروبي تجاه تغير المناخ

الريادة في التدابير العالمية
حتى عام ٢٠٢٠ وما يليه

الهواء

البيئة

المفوضية الأوروبية

"أوروبا مباشرة" عبارة عن خدمة تساعدك في التعرف على إجابات

استفساراتك حول "الاتحاد الأوروبي"

رقم الهاتف المجاني الجديد:

٠٠ ٨٠٠ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١

(*) لا تسمح بعض شبكات الهواتف المحمولة بالاتصال
بخطوط ٠٠ ٨٠٠ أو قد يتم المحاسبة على هذه المكالمات.

يتوفر كم هائل من المعلومات الإضافية حول "الاتحاد الأوروبي" على الإنترنت.
ويمكن الوصول إليها من خلال مركز الخدمة "يوروبا" (على العنوان الإلكتروني http://ec.europa.eu).

يمكن العثور على فهرس البيانات في نهاية هذه النشرة.

لوكسمبورج: دائرة النشرات الرسمية للمجتمعات الأوروبية، عام ٢٠٠٧

ISBN 978-92-79-07040-2

© حقوق الطبع والنشر "المجتمعات الأوروبية"، عام ٢٠٠٧
يصرح بإعادة النشر شريطة قبول المصدر.

Printed in Belgium

تمت الطباعة على ورق مُعاد التصنيع حاصل على علامة البيئة من "الاتحاد الأوروبي" لورق الطباعة

(انظر العنوان الإلكتروني http://ec.europa.eu/environment/ecolabel)

تدابير الاتحاد الأوروبي تجاه تغير المناخ

الريادة في التدابير العالمية حتى عام ٢٠٢٠ وما يليه

لا ينبغي أن يتخطى الدفء العالمي حد ٢° م	٥
التكلفة الباهظة في حالة إهمال إجراء التدابير	٧
التحدي العالمي الذي يستلزم تدابير عالمية	٨
مبادرات "الاتحاد الأوروبي" توضح الاتجاه قُدُمًا	٩
بيان قادة "الاتحاد الأوروبي" بشأن تدابير ما بعد عام ٢٠١٢، في شهر مارس عام ٢٠٠٧	١٣
كيف يعود خفض الغازات المنبعثة بالنفع على "الاتحاد الأوروبي"	١٤
ينبغي على الدول المتقدمة الاستمرار في الريادة	١٦
إجراء التدابير في الدول النامية أمر جوهري	١٧
قضايا أخرى للطرح	٢١

لا ينبغي أن يتخطى الدفء العالمي حد ٢° م

هناك تغير في المناخ.

يُظهر التقرير العلمي الصادر عن "الهيئة الحكومية الدولية لتغير المناخ" (IPCC)[1]، في شهر فبراير عام ٢٠٠٧، بأن الدفء قد ارتفع في العالم بمعدل ٠,٧٦° م منذ العصور قبل الصناعية وأن ارتفاع الحرارة في تزايد مطرد. فلقد ارتفعت مستويات سطح البحر مرتين تقريبًا بشكل سريع ما بين عام ١٩٩٣ وعام ٢٠٠٣ بما يعادل الارتفاع خلال العقود الثلاثة السابقة. حيث تتسبب الغازات المنبعثة التي من صنع الإنسان والناجمة عن غازات الصوب في حدوث هذه التغييرات.

وتتصور "الهيئة الحكومية الدولية لتغير المناخ" (IPCC) أنه بدون اتخاذ أي إجراء للحد من الغازات المنبعثة المستقبلية فمن المحتمل ارتفاع معدل الحرارة العالمي بما يزيد عن ١,٨° إلى ٤° م في هذا القرن. ولا يمكننا السماح بحدوث ذلك. فإن "الاتحاد الأوروبي" يعتبر منع ارتفاع الدفء العالمي لأكثر من ٢° م أعلى من مستوى ما قبل الفترة الصناعية أمرًا حيويًا. وهناك دليل علمي كبير على أنه، عند تخطي هذا الحد، قد تحدث تغييرات مأساوية محتملة لا يمكن ارتدادها.

في شهر مارس عام ٢٠٠٧، صادق "رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي" على خطة متكاملة خاصة بتغير المناخ والطاقة تقدمت بها "اللجنة الأوروبية". والتي تحدد الخطوط العريضة لمقترحات "الاتحاد الأوروبي" لاتفاقية دولية شاملة للتصدي لتغير المناخ بعد عام ٢٠١٢، عند انقضاء مدة أهداف "بروتوكول كيوتو".

ويبين تحليل "اللجنة" أنه لكي ينال العالم فرصة مناسبة للحفاظ على معدل الحرارة بما لا يزيد عن ٢° م، ينبغي أن تستقر الغازات المنبعثة العالمية الناجمة عن غازات الصوب بحلول عام ٢٠٢٠، ثم تنخفض بما يصل إلى ٥٠٪ من مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٥٠.

ويعتبر هذا الهدف الطموح ممكنًا من الناحية الفنية والاقتصادية على حد سواء إذا ما بادر أصحاب النداء الرئيسيون بالعمل فورًا. ولسوف تفوق فوائد القيام بذلك التكاليف المادية المحدودة إلى حد بعيد.

يعتبر تغير المناخ تحديًا عالميًا يمكن توجيهه بشكل فعال فقط من خلال مسعى عالمي موحد. وتقدم هذه النشرة وتشرح مقترحات "الاتحاد الأوروبي" لأجل عمل دولي بالإضافة إلى إجراءات يقوم بها "الاتحاد الأوروبي" بنفسه.

(١) تجمع "الهيئة الحكومية الدولية لتغير المناخ" (IPCC) خبراء العالم الرئيسيين لتقييم المعلومات العلمية والفنية والاجتماعية الاقتصادية المتعلقة بفهم مخاطرة تغير المناخ. وتوضح تقاريرها الإجماع العلمي الدولي الرسمي بشأن تغير المناخ.

التكلفة الباهظة في حالة إهمال إجراء التدابير

يشير الدليل المتنامي للتكلفة الخاصة بتغير المناخ إلى نتيجة واحدة بسيطة: لا يمكننا الوقوف مكتوفي الأيدي.

لقد أعادت الدراسات الأخيرة، مثل "نشرة ستيرن" حول اقتصاديات تغير المناخ، التي عهدت بها حكومة "المملكة المتحدة"، تأكيد التكاليف الباهظة في حالة إهمال إجراء التدابير اللازمة. وسوف تنصب هذه التكاليف – وهي ليست اقتصادية فحسب بل اجتماعية وبيئية أيضًا – بشكل أكبر على رؤوس الفقراء بوجه خاص، في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

وسيحمل السماح باستمرار تغير المناخ دون التدخل لتقليصه تداعيات أمنية محلية ودولية خطيرة.

يبين تقرير شهر إبريل عام ٢٠٠٧ الصادر عن "الهيئة الحكومية الدولية لتغير المناخ" والخاص بتأثيرات تغير المناخ أن لهذا التغير بالفعل تأثيرات قوية على الأنظمة البيئية وموارد المياه والمناطق الساحلية في جميع أنحاء العالم. فتغير المناخ يؤثر على البشر بطرق شتى، بما في ذلك معدل الوفيات المرتفع خلال موجات الحر الشديدة ونقص المياه وتغيرات توزيع الأمراض التي تنشرها الحشرات مثل حشرات القرادة والبعوض.

وتتصور "نشرة ستيرن" أنه على المدى الطويل قد ينتقص تغير المناخ من إجمالي الناتج المحلي (GDP) العالمي في كل عام بمقدار ما بين ٥٪ إلى ما يقرب من ٢٠٪ إذا لم يتم السيطرة عليه بخفض انبعاثات غازات الصوب. إذن، فاتخاذ إجراء عالمي للتصدي لتغير المناخ هو الخطة التي ينمو تأييدها على المدى الطويل.

يبين تحليل "اللجنة الأوروبية" أن الاستثمار المطلوب لتحقيق نظام اقتصادي منخفض الكربون قد يتكلف حوالي ٠,٥٪ فقط من "إجمالي الناتج المحلي" (GDP) العالمي بين عام ٢٠١٣ وعام ٢٠٣٠. ووفقًا لتصورات اللجنة، إن اتخاذ إجراء تجاه تغير المناخ قد يقلل من نمو "إجمالي الناتج المحلي" (GDP) العالمي بمقدار ٠,١٤٪ لكل عام حتى عام ٢٠٢٠. وسيكون نمو "إجمالي الناتج المحلي" (GDP) العالمي خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٢٠ يمثل ٥٣٪، وهو يقل بشكل طفيف عن النمو المتوقع إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء والذي يمثل ٥٥٪. ولا يدخل في حساب هذا الرقم الفوائد الناتجة عن خفض الغازات المنبعثة، مثال تقليل الأضرار نتيجة تجنب تغير المناخ وحماية قدر أوفر من الطاقة وتوفير نفقات الرعاية الصحية نتيجة قلة التلوث الجوي.

التحدي العالمي الذي يستلزم تدابير عالمية

يعتبر تغير المناخ مشكلة عالمية. وبإمكان إجراء عالمي فقط الفوز بالمعركة ضده. وللحد من الدفء العالمي بما لا يزيد عن ٢° م أعلى من درجة الحرارة قبل الفترة الصناعية، ينبغي أن تتجاوز المناقشات العالمية الشعارات الخطابية وتتجه إلى تعهدات ملموسة لخفض انبعاثات غازات الصوب. ويمثل إيجاد اتفاقية دولية بشأن إجراء عالمي فيما بعد عام ٢٠١٢ أولوية لدى "الاتحاد الأوروبي".

إن أساس الوصول إلى اتفاقية يوجد هناك. حتى في الدول التي لم تصدق على "بروتوكول كيوتو"، ينمو هناك الوعي بمخاطر تغير المناخ والذي يؤدي إلى مبادرات إقليمية لكبح الغازات المنبعثة. حيث تلقي المشروعات التجارية نظرة طويلة الأمد، بشكل أفضل من بعض الحكومات. وتصبح قوة محركة في مقاومة تغير المناخ عن طريق المطالبة بإطار سياسة متماسكة ومستقرة وفعالة لتوجيه القرارات الاستثمارية.

إن أغلب التقنيات المطلوبة لخفض الغازات المنبعثة سواء المتوفرة بالفعل أو المقبلة في طريقها للتنفيذ (انظر الرسم). وكل ما هو مطلوب الآن هو دعم من أصحاب النداء الرئيسيين لعقد اتفاقية طويلة الأمد لضمان انتشار هذه التقنيات وتطويرها بشكل إضافي.

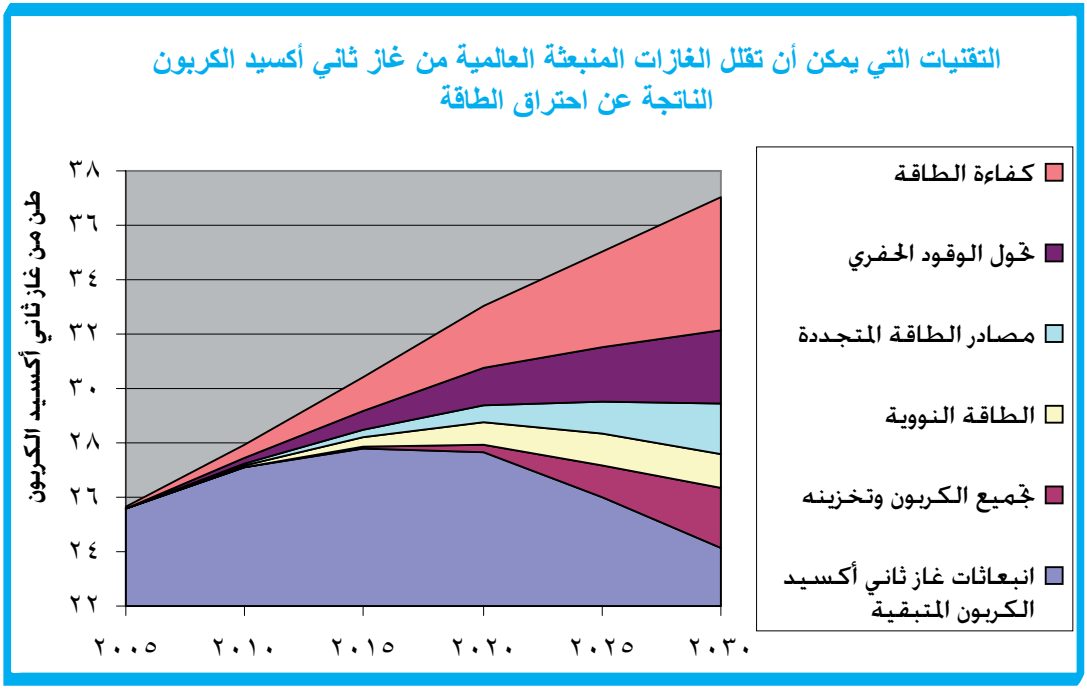

مبادرات "الاتحاد الأوروبي" توضح الاتجاه قُدُمًا

يبين "الاتحاد الأوروبي" الاتجاه قُدُمًا عن طريق تحديد ما هو المطلوب للقيام به على مستوى العالم للحد من الدفء العالمي بما يصل إلى ٢° م أعلى من درجة الحرارة قبل الفترة الصناعية وبالتعهد بإجراء عمليات خفض مؤثرة في انبعاثات غازات الصوب الخاصة به.

ينبغي على "الاتحاد الأوروبي" وغيره من الدول المتقدمة الاستمرار في الريادة عن طريق خفض الغازات المنبعثة إلى ٣٠٪ أدنى مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠، مع التطلع لتحقيق عمليات خفض تصل إلى ٦٠-٨٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠.

لقد وافق رؤساء دول وحكومات "الاتحاد الأوروبي" في شهر مارس عام ٢٠٠٧ على أن "الاتحاد الأوروبي" سيقوم بخفض الغازات المنبعثة لديه إلى ٣٠٪ أدنى مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠ شريطة أن تتعهد الدول المتقدمة الأخرى بإجراء عمليات خفض مماثلة كما تسهم الدول النامية المتقدمة على نحو كافٍ في المسعى العالمي وفقًا لقدراتها الخاصة، وذلك كجزء من اتفاقية دولية شاملة لما بعد عام ٢٠١٢.

ومع ذلك، لا ينتظر "الاتحاد الأوروبي" اتخاذ الإجراء. فلقد صمم على أن يصبح لديه نظام اقتصادي ذو طاقة عالية الكفاءة ومنخفض الكربون. وبناء عليه، ألزم قادة "الاتحاد الأوروبي" أنفسهم بتعهد صارم مستقل بأن "الاتحاد الأوروبي" سيقوم بخفض الغازات المنبعثة لديه إلى ٢٠٪ على الأقل أدنى مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠.

سوف يتم تحقيق هذا الخفض من خلال مجموعة من الإجراءات تم تنفيذها بالفعل خلال "البرنامج الأوروبي لتغير المناخ"، مثال "مشروع تجارة الغازات المنبعثة" (ETS) الرائد من "الاتحاد الأوروبي". وإجراءات جديدة تندرج ضمن خطة متكاملة خاصة بالمناخ والطاقة تم التصديق عليها أيضًا من قِبَل قادة "الاتحاد الأوروبي" في شهر مارس عام ٢٠٠٧.

الإجراءات الرئيسية المتعلقة بالطاقة وتغير المناخ، والتي لن تقود إلى عمليات خفض غازات الصوب فحسب بل أيضًا تحديث نظام الطاقة في أوروبا وتهيئتها لمستقبل منخفض الكربون، هي كالتالي:

تحديث سياسة الطاقة في "الاتحاد الأوروبي"

تحدد "خطة عمل الاتحاد الأوروبي" بشأن الطاقة، التي أقر بها قادة "الاتحاد الأوروبي" في شهر مارس عام ٢٠٠٧، إجراءات ملموسة لتحقيق نظام طاقة منافس ومستمر وآمن مقترن بانخفاض كبير في انبعاثات غازات الصوب بحلول عام ٢٠٢٠. وتتضمن هذه الإجراءات:

- خفض استهلاك الطاقة بمقدار ٢٠٪ مقارنة بالمشروعات التجارية على المستويات المعتادة من خلال تحسين كبير في كفاءة الطاقة لنطاق واسع من الأجهزة والمعدات
- زيادة نصيب مصادر الطاقة المتجددة من استهلاك الطاقة إلى ٢٠٪، من حوالي ٧٪ في عام ٢٠٠٧
- زيادة نصيب الوقود الحيوي من البنزين والديزل إلى ١٠٪، من حوالي ١٪ فقط في عام ٢٠٠٧
- تبني إطار سياسة تضمن وتطور الاستخدام الآمن بيئيًا لتقنية تجميع الكربون والتخزين الجيولوجي له، والهدف هو نشر تقنية تجميع الكربون وتخزينه (CCS)[٢] في محطات الطاقة التي تعمل بالوقود الحفري، إن أمكن ذلك بحلول عام ٢٠٢٠. كما تهدف "اللجنة الأوروبية" إلى تشجيع بناء ١٢ محطة تجريبية على نطاق واسع في أوروبا بحلول عام ٢٠١٥

تقوية "مشروع تجارة الغازات المنبعثة" (ETS) في "الاتحاد الأوروبي"

يلعب "مشروع تجارة الغازات المنبعثة"[٣] المبتكر دورًا رئيسيًا في خطة أوروبا طويلة الأمد للتصدي لتغير المناخ. يعتبر "مشروع تجارة الغازات المنبعثة" (ETS) في "الاتحاد الأوروبي"، والذي أُطلق في شهر يناير عام ٢٠٠٥، أكبر مشروع تجارة دولي، كما يعتبر دعامة رئيسية لسوق تجارة الكربون العالمي

(٢) تجعل عملية تجميع الكربون وتخزينه (CCS) مسألة تجميع غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج من مصادر ضخمة، مثال محطات الطاقة، ممكنًا وذلك قبل أن يصل إلى الجو، ثم يتم تخزينه لمدى طويل في تجاويف تحت الأرض مثال حقول النفط أو الغاز الفارغة أو شقوق مناجم الفحم.

(٣) انظر أيضًا النشرة الموجودة ضمن هذه السلسلة تحت اسم **تجارة الغازات المنبعثة في "الاتحاد الأوروبي": مشروع مفتوح يطور الابتكارات العالمية**

سريع النمو. ويغطي النظام على مستوى الشركة ٤٥٪ من إجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في "الاتحاد الأوروبي". حيث يتم التركيز حاليًا على التجهيزات الصناعية. كما يتم تنقيحه بغرض تقويته والتوسع فيه لتغطية نسبة كبيرة من الغازات المنبعثة بداية من عام ٢٠١٣.

يجعل تعهد "الاتحاد الأوروبي" المستقل، بشأن خفض انبعاثات غازات الصوب لديه إلى ٢٠٪ على الأقل من مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠،

مديري المؤسسات الصناعية على يقين بشأن مستوى الطموح المرتفع المتواصل لـ"مشروع تجارة الغازات المنبعثة" (ETS) في "الاتحاد الأوروبي". ويعمل ذلك بدوره على إنشاء حقيقة استثمارية سوف تقود تطور واسع النطاق وانتشار لتقنيات خفض الانبعاث وحلول خفض الكربون.

الحد من الغازات المنبعثة من وسائل النقل

بينما يقوم "الاتحاد الأوروبي" بنجاح بخفض انبعاثات غازات الصوب الناتجة عن الصناعة والطاقة والنفايات، تستمر الغازات المنبعثة من وسائل النقل في الازدياد. لذا ينبغي إبطال هذا الجانب.

- لا يزال التشريع قيد المناقشة لجلب الغازات المنبعثة من الملاحة الجوية إلى "مشروع تجارة الغازات المنبعثة" (ETS) في "الاتحاد الأوروبي" بداية من عام ٢٠١١. وسيتم تغطية الغازات المنبعثة من جميع رحلات الطيران التي تصل إلى "الاتحاد الأوروبي" أو المقلعة منه بداية من عام ٢٠١٢. كما تدرس "اللجنة الأوروبية" كيفية توجيه الغازات المنبعثة من السفن.
- لقد تم تنظيم التشريع بحيث يضمن تحقيق "الاتحاد الأوروبي" لهدفه من خفض معدل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من السيارات الجديدة إلى ١٢٠ جرامًا لكل كيلومتر بحلول عام ٢٠١٢.
- لقد اقترحت "اللجنة الأوروبية" معايير جودة جديدة لوقود وسائل النقل والتي سوف تقلل من انبعاثات غازات الصوب التي تحدث بسبب الإنتاج الصناعي ووسائل النقل واستخدام البنزين والديزل بمقدار ١٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠. وتتضمن طرق تحقيق ذلك تعجيل تطوير واستخدام الوقود الحيوي المستمر الناتج من مصادر غير غذائية.

إجراء عمليات الخفض في القطاعات الأخرى

- يمكن خفض الطاقة المستخدمة في البنايات بما يصل إلى ٣٠٪ عن طريق توسيع نطاق تشريع "الاتحاد الأوروبي" ليشمل أداء الطاقة بالبنايات وتقديم متطلبات الأداء التي تدعم البنايات شديدة انخفاض الطاقة ('السلبية').

- ينبغي القيام بإجراء لخفض انبعاثات غازات الصوب غير غاز ثاني أكسيد الكربون، والتي تمثل ما يصل إلى ١٧٪ من الغازات المنبعثة في "الاتحاد الأوروبي". ويعني ذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من مخرجات غاز الميثان، على سبيل المثال من محركات الغاز وغاز أكسيد النتروجين من محطات الاحتراق، عن طريق إدراجها في "مشروع تجارة الغازات المنبعثة" (ETS) في "الاتحاد الأوروبي" على سبيل المثال. وعلاوة على ذلك، ستحتاج إجراءات خفض استخدام غازات الفلوريد والغازات المنبعثة من قطاع الزراعة إلى تعزيز.

زيادة البحث والتطوير التقني

ينبغي إنفاق الميزانية التي زادت بشكل جوهري والتي تمثل ٨,٤ بليون يورو الخاصة بالبيئة والطاقة ووسائل النقل التي تندرج تحت "برنامج الإطار السابع للاتحاد الأوروبي" من أجل "البحث والتطوير" (٢٠٠٧-٢٠١٣) بشكل مبكر. وسيعمل ذلك على تمكين الانتشار السريع للتقنيات النظيفة بقدر الإمكان، بالإضافة إلى زيادة الدراية بتغير المناخ وتأثيراته إلى مدى أبعد. وينبغي زيادة ميزانية البحث أيضًا عقب عام ٢٠١٣. كما ينبغي أن تنعكس هذه الزيادة على المستوى القومي.

إجراءات أخرى

يبحث "الاتحاد الأوروبي" إجراءات السياسة الممكنة، بما في ذلك المتعلقة بالتجارة، لتشجيع الدول المتقدمة الأخرى لاتخاذ إجراء مؤثر للتصدي لتغير المناخ.

لقد شرعت "اللجنة" بالفعل في مباشرة حملة كبيرة لزيادة التوعية لجذب انتباه عامة الشعوب لتأثيرات تغير المناخ نتيجة سلوكياتهم ولحفزهم على المشاركة في مساعي تقليل ذلك.

بيان قادة "الاتحاد الأوروبي" بشأن تدابير ما بعد عام ٢٠١٢، في شهر مارس عام ٢٠٠٧

حدد "رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي" موقف "الاتحاد الأوروبي" بشأن التدابير العالمية لما بعد عام ٢٠١٢ الخاصة بالتصدي لتغير المناخ في اجتماع "المجلس الأوروبي" في شهر مارس عام ٢٠٠٧. وفيما يلي مقتطفات رئيسية من بيان مؤتمر القمة الخاص بهم:

"يؤكد "المجلس الأوروبي" على الأهمية الحيوية لتحقيق الهدف الاستراتيجي الخاص بالحد من زيادة معدل درجة الحرارة العالمية بما لا يزيد عن ٢°م أعلى من مستويات ما قبل الفترة الصناعية.

"يؤكد "المجلس الأوروبي" على الأهمية الحيوية لتحقيق الهدف الاستراتيجي الخاص بالحد من زيادة معدل درجة الحرارة العالمية بما لا يزيد عن ٢° م أعلى من مستويات ما قبل الفترة الصناعية.

يؤكد "المجلس الأوروبي" دور "الاتحاد الأوروبي" الريادي في حماية المناخ العالمي. كما يؤكد على أن التدابير العالمية الجماعية ستكون حاسمة في إدارة استجابة فعالة وكافية ومنصفة بشأن النطاق المطلوب لمواجهة تحديات تغير المناخ. وللوصول إلى هذه المفاوضات النهائية بشأن اتفاقية دولية شاملة لما بعد عام ٢٠١٢، والتي ينبغي أن تنبني على أسلوب بناء "بروتوكول كيوتو" وتوسعه. كما توفر إطار عادل ومرن من أجل مشاركة أوسع ممكنة، ينبغي البدء بها في مؤتمر المناخ العالمي للأمم المتحدة...في نهاية عام ٢٠٠٧ واكتمالها بحلول عام ٢٠٠٩.

يعيد "المجلس الأوروبي" التأكيد على أن عمليات خفض انبعاث الغازات بشكل تام هو العمود الفقري لسوق كربون عالمي. وينبغي على الدول المتقدمة الاستمرار في الريادة من خلال التعهد بخفض انبعاثات غازات الصوب لديهم بشكل جماعي بمقدار ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ١٩٩٠. كما ينبغي عليهم القيام بذلك مع التطلع إلى خفض الغازات المنبعثة لديهم بشكل جماعي بمقدار ٦٠٪ إلى ٨٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠ مقارنة بعام ١٩٩٠.

وفي هذا السياق، يصادق "المجلس الأوروبي" على هدف "الاتحاد الأوروبي" لخفض انبعاثات غازات الصوب بنسبة ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ١٩٩٠ كمشاركة منه في اتفاقية دولية شاملة للفترة ما بعد عام ٢٠١٢. شريطة أن تُلزم الدول المتقدمة الأخرى أنفسها بعمليات خفض مماثلة للغازات المنبعثة وتشارك الدول النامية الأكثر تقدمًا اقتصاديًا بشكل يناسب مسئولياتهم وقدراتهم الخاصة. كما تدعو هذه الدول لتقديم مقترحات حول مشاركاتهم في اتفاقية ما بعد عام ٢٠١٢.

يشدد "المجلس الأوروبي" على أن "الاتحاد الأوروبي" قد تعهد بتحويل أوروبا إلى نظام اقتصادي ذو طاقة عالية الكفاءة ومنخفض لانبعاث غازات الصوب. ويقرر أن "الاتحاد الأوروبي" يُلزم نفسه بتعهد صارم لتحقيق انخفاض في انبعاثات غازات الصوب بما لا يقل عن ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ١٩٩٠، وذلك إلى أن يتم تقرير اتفاقية دولية شاملة لما بعد عام ٢٠١٢. ودون تحيز لموقفه في المفاوضات الدولية.

يراقب "المجلس الأوروبي" نصيب الدول النامية المتزايد من انبعاثات غازات الصوب وحاجة هذه الدول إلى توجيه الزيادة في هذه الغازات المنبعثة عن طريق خفض شدة الانبعاث الناتج عن تطورها الاقتصادي، بحيث تكون على وفاق مع المبدأ العام المشترك مع اختلاف المسئوليات والقدرات الخاصة بكل منها. و"المجلس الأوروبي" على استعداد للاستمرار في دعمه وكذلك زيادة هذا الدعم للدول النامية في خفض العجز لديها وتكيفها مع تغير المناخ.

كيف يعود خفض انبعاثات غازات الصوب بالنفع على "الاتحاد الأوروبي"

بالإضافة إلى المساعدة في تجنب أغلب التأثيرات الضارة من تغير المناخ العالمي، يعود خفض انبعاثات غازات الصوب على "الاتحاد الأوروبي" بسلسلة من الفوائد. وتتضمن هذه الفوائد تحسين حماية الطاقة وخفض التلوث الجوي وما يرتبط به من تكاليف صحية وزيادة التوظيف. وقد تصادف الدول الأخرى فوائد متشابهة إذا اتبعت ذلك بشكل ملائم.

تحسين كفاءة الطاقة وحمايتها

لقد أصبح "الاتحاد الأوروبي" يعتمد على استيراد الطاقة بشكل متزايد، وبالتالي حماية مصدر الطاقة بات أمرًا ذا أهمية متزايدة. مع استمرار "المشروعات التجارية المعتادة"، سوف تقفز طاقة "الاتحاد الأوروبي" التي تعتمد على الاستيراد من ٥٠٪ من إجمالي استهلاك طاقة "الاتحاد الأوروبي" اليوم إلى ٦٥٪ في عام ٢٠٣٠. ومن المتوقع زيادة الاعتماد على عمليات استيراد الغاز من ٥٧٪ إلى ٨٤٪ بحلول عام ٢٠٣٠، ومن النفط من ٨٢٪ إلى ٩٣٪. وهكذا، فإن هناك حجة اقتصادية قوية للغاية للاستفادة بشكل أكبر كفاءة من الموارد، كإسهام في تحسين تنافسية "الاتحاد الأوروبي"، حتى دون الحصول على الفوائد المرتبطة بانخفاض الغازات المنبعثة.

سوف تحسن الإجراءات التي يخطط "الاتحاد الأوروبي" لاتخاذها ضمن الخطة المتكاملة الخاصة بالمناخ والطاقة من حماية الطاقة عن طريق خفض عمليات استيراد النفط والغاز بمقدار حوالي ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بتخطيطات المشروعات التجارية المعتادة. ودون حدوث أية تغييرات في السياسة، من المتوقع أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند باستيراد ٧٠٪ من النفط اللازم لهم بحلول عام ٢٠٣٠. ونظرًا لندرة الموارد، فسوف تزداد مخاطرة الارتفاع الجنوني للأسعار والصراع الدولي.

خفض التلوث الجوي والتكاليف الصحية

سوف يعمل خفض انبعاثات غازات الصوب أيضًا على خفض التلوث الجوي، والذي لا يزال يتسبب في وفاة ٣٧٠,٠٠٠ مولود قبل موعده في أوروبا في كل عام. وسوف ينتج عن خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون إلى ١٠٪ فقط بحلول عام ٢٠٢٠ توفير في نفقات الرعاية الصحية بما يصل إلى ٢٧ بليون يورو في العام. ويزداد التلوث الجوي في أجزاء عديدة من العالم، خاصة في الدول النامية. فأعلى ١٠ مدن في مستويات الجسيمات الضارة العالقة بالجو تقع في قارة آسيا وقارة إفريقيا.

زيادة التوظيف

تعتبر الصناعات البيئية أحد أكثر القطاعات الفعالة في الاقتصاد الأوروبي، حيث تنمو بمقدار حوالي ٥٪ في العام استجابة للطلب العالمي على التقنيات والمنتجات والخدمات النقية. فهي توظف بالفعل ما يربو عن مليوني شخص

تعمل سياسات تغير المناخ على خلق مقدار أكبر من فرص العمل الجديدة. على سبيل المثال، قد تخلق زيادة استخدام الكتلة الحيوية في إنتاج الكهرباء واستخدام الوقود الحيوي في وسائل النقل ما يصل إلى ٣٠٠,٠٠٠ وظيفة إضافية في أنحاء "الاتحاد الأوروبي".

ينبغي على الدول المتقدمة الاستمرار في الريادة

تعتبر الدول المتقدمة مسئولة عن ٧٥٪ من غازات الصوب المنتشرة في الغلاف الجوي في الوقت الحاضر إذا لم يتم حساب الغازات المنبعثة من إزالة الأحراش. وتمتلك هذه الدول أكثر الموارد المالية وأعظم قدرة تقنية لخفض الغازات المنبعثة لديهم. ولذلك، ينبغي عليهم أن يبذلوا الجهد الأكبر لمعالجة تغير المناخ خلال العقد التالي. وتمتلك تلك الدول المتقدمة التي لم تصدق على "بروتوكول كيوتو" إمكانية خفض الغازات المنبعثة لديهم بشكل أكبر حتى من أعضاء "الاتحاد الأوروبي".

للحد من الدفء العالمي بما لا يزيد عن ٢°م أعلى من درجة الحرارة قبل الفترة الصناعية، ينبغي أن تكون الخطوة الرئيسية التالية هي قيام "الاتحاد الأوروبي" والدول المتقدمة الأخرى بالتعهد، بموجب اتفاقية دولية جديدة، بخفض انبعاثات غازات الصوب لديهم بشكل جماعي إلى ٣٠٪ أدنى مستوى عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠.

ينبغي أن تتضمن الاتفاقية الدولية لتدابير ما بعد عام ٢٠١٢ قوانين مُلزمة لمراقبة وتنفيذ التعهدات التي تم التعهد بها. فبداخل سوق عالمي تنافسي، تحتاج كل دولة إلى الإيمان بأن الآخرين يتعاملون بشكل عادل ويرتقون إلى مستوى تعهداتهم.

خلق سوق كربون عالمي

تبين التقديرات أن مشروعات تجارة الغازات المنبعثة يمكن أن تخفض تكلفة خفض انبعاثات غازات الصوب بما يقرب من ٧٥٪. وسوف تمثل المشروعات التي تشابه "مشروع تجارة الغازات المنبعثة" (ETS) في "الاتحاد الأوروبي" أداة رئيسية في تمكين الدول المتقدمة من الوفاء بتعهداتها المستقبلية بشكل فعال من حيث التكلفة. كما ينبغي أن يعمل إطار ما بعد عام ٢٠١٢ على تمكين المشروعات التجارية المشابهة من الارتباط مع بعضها البعض، مثال مع "مشروع تجارة الغازات المنبعثة" (ETS) في "الاتحاد الأوروبي" بوصفه الدعامة الرئيسية لسوق تجارة الكربون العالمي المستقبلي، من أجل تعظيم فرص التجارة وخفض تكاليف العمل إلى أبعد قدر ممكن.

يحث "مشروع تجارة الغازات المنبعثة" (ETS) في "الاتحاد الأوروبي" على الاستثمار في مشروعات ادخار الغازات المنبعثة في دول العالم الثالث عن طريق استقبال نواتج الكربون من "آلية التطوير النظيفة" ومشروعات "التنفيذ المشترك" بموجب "بروتوكول كيوتو". وسوف يستمر هذا بعد عام ٢٠١٢. وسيكون ذلك ضروريًا لتحسين هذا النوع من الآلات والتوسع فيه.

إجراء التدابير في الدول النامية أمر جوهري

في حين ينبغي أن يأتي الجهد الأكبر في مقاومة تغير المناخ في المستقبل القريب من الدول المتقدمة، فلن تكون إجراءاتها وحدها كافية لخفض انبعاثات غازات الصوب العالمية. فعندما تتوسع الدول النامية في أنظمتها الاقتصادية تزداد الغازات المنبعثة لديها، وبحلول عام ٢٠٢٠ من المتصوَّر أن تتجاوز هذه الغازات المنبعثة إجمالي الغازات المنبعثة من العالم المتقدم.

انبعاثات غازات الصوب المتوقعة:
(من الصناعة والطاقة، ومن المشروعات التجارية المعتادة)

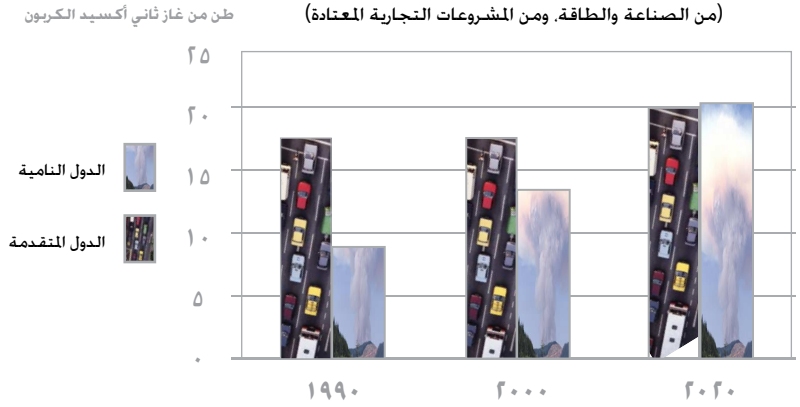

لذلك، لا مفر من أن تبدأ الدول النامية، وبالتحديد الأنظمة الاقتصادية الرئيسية الناشئة، في خفض نمو الغازات المنبعثة لديها بأسرع وقت ممكن، ثم إيقاف الغازات المنبعثة لديها في فترات ثابتة بداية من عام ٢٠٢٠ وقُدُمًا.

بالإضافة إلى ذلك، يعتبر إنهاء تدمير الغابات أمرًا حاسمًا. فينبغي إيقاف الغازات المنبعثة نتيجة إزالة الأحراش في الدول النامية، ثم عكس تلك العملية في غضون عقدين من الزمان. حيث يتولد عن إزالة الأحراش في الدول النامية ٢٠٪ من انبعاثات غازات الصوب العالمية، بما يزيد عن كافة أشكال وسائل النقل مجتمعة. كما قد يجلب إيقاف هذه العملية وعكسها فوائد هامة فيما يتعلق بالحفاظ على تنوع الأحياء والتطوير المستمر.

هذه الإجراءات ممكنة تمامًا دون تعرض النمو الاقتصادي وعملية تقليص الفقر للخطر. تمامًا مثلما سوف تنتفع أوروبا بإجراءات التصدي لتغير المناخ، كذلك ستعود الفائدة على الدول الأقل ثراء ولكن على المدى الطويل. وبما أن قطاعات السكان المعرضة للمحن هي التي تعاني أولاً من تأثير الفيضانات والعواصف وحالات الجفاف وغيرها من تأثيرات تغير المناخ، فإن للدول النامية كل المصلحة في الاشتراك في المسعى العالمي.

بحلول عام ٢٠٢٠، من المتوقع تضاعف "إجمالي الناتج المحلي" (GDP) في الصين والهند، وزيادته بنسبة ٥٠٪ في دولة البرازيل. وتستنتج "اللجنة الأوروبية" أن اتخاذ إجراء خفض الغازات المنبعثة سوف يخفض ١٪ فقط من نمو "إجمالي الناتج المحلي" (GDP) هذا. وفي الواقع، من المحتمل أن تكون التكلفة حتى أقل ومن المحتمل حتى سالبة بما أنه لا يؤخذ بعين الاعتبار فوائد تجنب الضرر الذي قد يسببه تغير المناخ من جهة أخرى.

يدرك "الاتحاد الأوربي" أن على عاتقه مسئولية ثقيلة من أجل دعم الدول النامية ومساعدتها في التصدي أو التكيف مع تغير المناخ. وأن عليه أن يضرب المثل بخفض الغازات المنبعثة بنفسه.

تبذل العديد من الدول النامية بالفعل جهودًا ينتج عنها عمليات خفض مؤثرة في نمو الغازات المنبعثة لديها. كما يتوفر العديد من خيارات السياسة للدول النامية حيث تفوق الفوائد التكاليف. وتتضمن هذه الخيارات:

- زيادة كفاءة الطاقة وبالتالي حماية الطاقة أيضًا
- تطبيق سياسات تعزز مصادر الطاقة المتجددة. وغالبًا ما تكون هذه السياسات فعالة من حيث التكلفة، بما في ذلك للمجتمعات الريفية
- تحسين جودة الهواء وبذلك الصحة العامة أيضًا
- تجميع غاز الميثان من المصادر الصناعية والزراعية كمصدر طاقة رخيص

يمكن تقوية مثل هذه السياسات عن طريق مشاركة الخبرة الجيدة. وسوف يستمر "الاتحاد الأوروبي" في مساعيه التعاونية ويزيد منها في هذا الجانب لتمكين الدول النامية من لعب دور أكبر في مساعي خفض الغازات المنبعثة العالمية.

هناك خيارات متنوعة لحفز الدول النامية على المشاركة بعمل أكبر من خلال اتفاقية دولية لفترة ما بعد عام ٢٠١٢ منها:

تبني مفهوم جديد يخص "آلية التطوير النظيفة"

ينبغي أن تنتشر "آلية التطوير النظيفة" (CDM) في "بروتوكول كيوتو" وتتوسع. حيث تقوم "آلية التطوير النظيفة" (CDM) بتمكين الدول النامية من تعويض الغازات المنبعثة لديها عن طريق الاستثمار في مشروعات ادخار الغازات المنبعثة في الدول النامية بما ينتج عنه عوائد من الغازات المنبعثة. وتولد الآلية تدفقات ملحوظة لحشد دول رأس المال والتقنية من أجل نمو منخفض الكربون. ويمكن توسيع نطاق "آلية التطوير النظيفة" (CDM) ليغطي القطاعات الوطنية بالكامل، بدلاً من المشروعات الفردية كما هو الحال في الوقت الراهن. وهكذا سوف يتم توليد عوائد الغازات المنبعثة إذا تجاوز القطاع الوطني بالكامل مستوى الغازات المنبعثة سابقة التعريف.

تحسين طرق الحصول على التمويل من أجل البنية التحتية للطاقة

سوف تحتاج الدول النامية إلى استثمار يزيد عن ١٣٠ بليون يورو في العام من أجل بنية تحتية جديدة لتوليد الكهرباء المطلوبة للنمو الاقتصادي بها. ونظرًا لأن محطات الطاقة تظل قيد الاستخدام لعدة عقود، فيُعد أمرًا حيويًا أن تقوم تلك الدول باستخدام التقنيات النظيفة المبتكرة التي سوف تخفض الغازات المنبعثة إلى الحد الأدنى. ومع ذلك، سوف يتطلب هذا استثمارًا إضافيًا بحوالي ٢٥ بليون يورو سنويًا. ويمكن للدول النامية المساعدة في ملء الفجوة المالية من خلال مجموعة مؤتلفة من الوسائل تتضمن معونة التطوير وآليات التمويل المبتكرة مثال "الصندوق الدولي لتمويل كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة" الخاص بـ "الاتحاد الأوروبي" (GEEREF) والقروض المستهدفة من المؤسسات المالية. وكلما أمكن ملء هذه الفجوة مبكرًا، قل نمو الغازات المنبعثة في الدول النامية.

الصندوق الدولي لتمويل كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة (GEEREF)

إن "الصندوق الدولي لتمويل كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة" (GEEREF) عبارة عن صندوق تمويل دولي مبتكر مؤمَّن عليه قد تم إعداده من قِبَل "اللجنة الأوروبية" عام ٢٠٠٦ لتمويل الاستثمارات الخاصة في مشروعات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في الدول النامية والأنظمة الاقتصادية قيد التحول.

سوف يساعد "الصندوق الدولي لتمويل كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة" (GEEREF) في خلق مصادر طاقة نظيفة وآمنة ويمكن الإنفاق عليها لما يقرب من ١,٦ بليون نسمة حول العالم من الذين يفتقرون للكهرباء في الوقت الحالي. وسيقوم بعمل ذلك عن طريق تعجيل تحويل تقنيات الطاقة السليمة بيئيًا وتطويرها ونشرها. وسوف يتصدى هذا لكل من تغير المناخ والتلوث الجوي. كما سوف يساهم في توزيع أكثر إنصافًا لمشروعات "آلية التطوير النظيفة" (CDM) في الدول النامية.

تضع "اللجنة" ٨٠ مليون يورو في "الصندوق الدولي لتمويل كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة" (GEEREF) خلال أربعة أعوام. وقد صعدت التعهدات الإضافية، التي تتضمن تلك الواردة من ألمانيا وإيطاليا والنرويج، بإجمالي مبلغ صندوق التمويل المتوفر إلى ١٢٢ مليون يورو حتى الآن. ومن المتوقع أن يقوم هذا الصندوق بتمويل إضافي مؤمَّن عليه بمبلغ ما بين ٣٠٠ مليون يورو إلى بليون يورو على المدى الطويل. ومن المفترض أن يكون "الصندوق الدولي لتمويل كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة" (GEEREF) جاهزًا للعمل، وأن يقوم بإنفاق أول تمويل له قبل نهاية هذا العام.

التعريف بتجارة الغازات المنبعثة القطاعية

هناك خيار آخر ألا وهو التعريف بتجارة الغازات المنبعثة واسعة القطاع على مستوى الشركة في القطاعات الصناعية بالدول النامية حيث توجد القدرة على مراقبة الغازات المنبعثة وضمان تحقيق التوافق. وسوف يصبح ذلك مناسبًا خصوصًا للقطاعات شديدة استهلاك الطاقة مثل قطاع توليد الطاقة وقطاع الحديد والصلب وقطاع الأسمنت وقطاع تكرير النفط وقطاع الورق. وسواء كانت مثل هذه المشروعات عالمية أو وطنية ينبغي أن ترتبط؛ إذا كانت الأخيرة، في الدول النامية بالمشروعات في الدول المتقدمة، مثل "مشروع تجارة الغازات المنبعثة" (ETS) في "الاتحاد الأوروبي". وسوف يتم تدريجيًا تقوية الأهداف للقطاعات التي تم تغطيتها إلى أن تصبح مماثلة لتلك الموضوعة لنفس القطاعات في الدول المتقدمة.

الالتزام بحدود الغازات المنبعثة مع تقدم التطوير

عندما تبلغ الدول النامية مستوى تطوير مماثل لنظيره في الدول المتقدمة، ينبغي عليها الالتزام بتعهدات تخفيض الغازات المنبعثة. وينبغي أن يتم ذلك وفق مستويات الغازات المنبعثة لديها وقدراتها الفنية والمالية على الحد منها أو خفضها.

استثناء الدول المتقدمة ذات الانبعاث الأدنى من الالتزام بالتعهدات

لا ينبغي أن تكون الدول المتقدمة ذات الانبعاث الأدنى معرضة للإلزام بعمليات تخفيض الانبعاث لأن مستوى الغازات المنبعثة لديها منخفض. وسوف تعاني هذه الدول بشكل غير متناسب من تأثيرات تغير المناخ، وبالتالي سوف يزيد "الاتحاد الأوروبي" بشكل أكبر من تعاونه لمساعدتها على التعامل مع التحديات المتعلقة بالمناخ، على سبيل المثال من خلال إجراءات لزيادة حماية الغذاء والاستعداد لمواجهة الكوارث. كما سيكون هناك حاجة لدعم إضافي للسماح للمعرض منها للمحن بشكل أكبر بالتكيف مع تغير المناخ. وكذلك ينبغي على "الاتحاد الأوروبي" والدول المتقدمة الأخرى مساعدة الدول المتقدمة ذات الانبعاث الأدنى في زيادة عدد مشروعات "آلية التطوير النظيفة" (CDM) التي تستضيفها.

قضايا أخرى للطرح

ينبغي أيضًا أن تطرح اتفاقية دولية إضافية القضايا التالية:

التعاون الدولي في البحث والتقنية

سوف يساعد التعاون الإضافي في هذا المجال على تسريع التغير التقني المطلوب لتحقيق نظام اقتصادي عالمي منخفض الكربون. وسوف يزيد التعاون الدولي في مجال البحث من فهم التأثيرات المحلية والإقليمية لتغير المناخ. وسيساعد في تطوير أساليب لتمكين قطاعات السكان من التصدي والتكيف معه. كما ينبغي على "الاتحاد الأوروبي" أن يبين الطريق من خلال تعجيل بحثه الخارجي والتعاون التقني، بما في ذلك إعداد مشروعات تقنية تجريبية واسعة النطاق، خصوصًا بشأن تجميع الكربون والتخزين الجيولوجي له، في الدول النامية الرئيسية.

التكيف مع تغير المناخ

ينبغي أن تكون الإجراءات التي تساعد الدول النامية على التكيف مع عواقب تغير المناخ الحتمية جزء لا يتجزأ من الاتفاقية الدولية المستقبلية. كما ينبغي مراعاة الحاجة للتكيف مع تغير المناخ عند اتخاذ القرارات الاستثمارية العامة والخاصة.

معايير كفاءة الطاقة

هناك حاجة لاتفاقية دولية بشأن معايير كفاءة الطاقة مع تعهد فعلي من الدول التي تصنع الأجهزة. وسوف يسهل ذلك اقتحام السوق بالإضافة إلى خفض انبعاثات غازات الصوب.

اللجنة الأوروبية

تدابير الاتحاد الأوروبي تجاه تغير المناخ.
الريادة في التدابير العالمية حتى عام ٢٠٢٠ وما يليه
لوكسمبورج: دائرة النشرات الرسمية للمجتمعات الأوروبية

٢٠٠٦ — ٢٤ ص — ٢١ سم × ٢١ سم

ISBN 978-92-79-07040-2

تتوفر نسخ هذه النشرة مجانًا من:

اللجنة الأوروبية
رئيس مجلس إدارة البيئة
مركز المعلومات (نشرة ٩ - ١١/٠)
B-1049 بروكسل

http://bookshop.europa.eu

ملكية الصور (من اليمين إلى اليسار دائمًا):
الغلاف: Digitalvision وPhotodisc.
صـ٥: Digitalvision.
صـ٦: Photodisc.
صـ٧: © حقوق الطبع والنشر EC/ECHO/Martinus Jansen.
صـ١١: Digitalvision.
صـ١٢: © حقوق الطبع والنشر EC/p-012491-00-04h وPhotodisc.
صـ١٤: Digitalvision وPhotodisc و© حقوق الطبع والنشر EC/ECHO/François Goemans.
صـ١٥: © حقوق الطبع والنشر EC/ECHO/Thomas Pfeiffer وEC/p-012491-00-08-h
و© حقوق الطبع والنشر EC/عام ٢٠٠٥.
صـ١٦: Deutsche Börse.
صـ١٨: Digitalvision وEC DG RTD.
صـ٢٠: © حقوق الطبع والنشر EC/ECHO/Beatriz Suso.
صـ٢١: IEA.

KH-77-07-144-AR-C

ISBN 978-92-79-07040-2

Publications Office
Publications.europa.eu